

حماية المجتمعات من العنف والكراهية في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية والاقليمية
د. حنان علي الطائي
م. آلاء بهاء عمر
alaa.bahaa@bnu.edu.iq hanan.altay@bnu.edu.iq
كلية القانون والعلاقات الدولية/ جامعة البيان
doi:10.23918/ilic2019.46

الملخص

ازدادت ظاهرة العنف والكراهية بشكل كبير لتصبح ظاهرة اجتماعية خطيرة عالمياً ، وياتت تهدد الكثير من المجتمعات حتى المتطورة منها ، نظراً لما يمكن ان تؤديه من تفكك وهدم لكيان المجتمعات وسبب لإعاقة تقدمها ورفيها ، وقد أثارت هذه الظاهرة العديد من التساؤلات حول اسباب ظهورها وماهية العوامل الدافعة لتفعيلها وزيادتها ، ورغم القوانين والاتفاقيات الدولية التي تطرقت إلى ضرورة تجريم خطاب العنف والكراهية نجد ان وسائل احتواءها لم تكن بالمستوى المطلوب لمحاربتها لذا أصبح من الضروري التفكير بطرق مختلفة للوصول الى حلول لمجابهة مثل هذه الظواهر من قبل المختصين والمسؤولين عن محاربة مثل هذه الظواهر .

المقدمة

مثلت خطابات العنف والكراهية خطراً داهماً جديداً بدأ يهاجم المجتمعات ، واصبحت هذه المصطلحات تسبب القلق لدى الطبقة المثقفة في المجتمع من كتاب واسانذة الجامعات والباحثين لما لها من تداعيات خطيرة رغم تجريمها دولياً ، ورغم التطور والرقى الذي توصلت اليه المجتمعات في جميع مجالات الحياة غير ان ظاهرة العنف بقيت سمة من سمات الافراد والجماعات كوسيلة لتأكيد ذاته الانسانية ، ويعد العنف ظاهرة اجتماعية عالمية شاملة ليست سمة خاصة بمجتمع معين او مكان او زمان معينين .

ولقد اثار ظاهرة العنف التي امتاز بها المجتمع العراقي منذ العام ٢٠٠٣ ، العديد من التساؤلات عن اسبابها وحواضنها والدوافع التي تدفع الى تغذية مثل هذه الظاهرة والتي ادت الى العديد من الصراعات والنزاعات الطائفية مما جعلت منه مجتمعا اكثر تفككا وتفارقة ، بشكل نتج عن هذه الظاهرة اقتتالا طائفيا في العديد من محافظات العراق ، ما عاشه العراق طوال هذه الفترة من ظروف خاصة وملوثة بظواهر سلبية فانها انتجت ظواهر سلبية في كافة مجالات الحياة ، كما ان بطالة الشباب وسوء الخدمات وفقر العوائل انتج فراغا كبيرا في الوقت والوعي مما سهل عمليات تمرير المخططات التي تهدف الى زرع الفتنة والطائفية عن طريق بث ثقافة الكراهية ونيد الاخر ، كانت من نتائجه اختفاء دولة المواطنة وظهور دولة المواطن الواحد والحزب السياسي الواحد والطائفة الواحدة ، كما ساعد التطور التقني المعاصر في تطوير اساليب فعل العنف وجعلها اكثر فتكا الى جانب الاستخدام المنظم لوسائل الاعلام المسيس الذي يروج لمختلف الخطابات الطائفية والكراهية والتخريب والقتل ، فالطائفية مرض يفتك بالمجتمعات ، وان منع وصول عدوى هذا المرض الخبيث سيجنبنا من اتساع الشرح بين مكونات المجتمع العراقي .

اهمية البحث : ترجع أهمية البحث في موضوع تزايد العنف والكراهية كونها ظاهرة معقدة من الناحية السياسية ، الثقافية والاجتماعية، وان العبء الاكبر يقع على المختصين والمسؤولين في كيفية تفعيل ثقافة التسامح وتقبل الاخر لتكون جزءا من استراتيجية مجتمعية تدعو الى توحيد التنشئة السياسية للمجتمع مختلف اطرافه ومكوناته ، وبما ان التسامح كحقيقة اجتماعية لايمكن ان يتجسد دون تطوير الثقافة المجتمعية ، تظل المسؤولية كبيرة على عاتق المختصين في كيفية تطبيق القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاقليمية التي جرت هذا الفعل ودعت الى ضرورة الاقتصاص ممن يروجون له .

إشكالية البحث: تقوم إشكالية البحث على نقطة مهمة وهي ان خطاب الكراهية اتسع وتشعب وانتشر بشكل واسع ، واصبح اداة خطيرة للتحريض على الآخر ، وبدا كأنه هو المحرك السياسي والرئيسي لدى كثير من المجتمعات وهذا يعود لعديد من الاسباب والعوامل المؤثرة منها ماهو خاص بطبيعة تلك المجتمعات ومنها مايتعلق بحجم التأثيرات الخارجية التي ازدادت مع زيادة التطور التقني والتكنولوجي الذي في ظلله باتت سيادة الدول مختزقة من قبل كثير من القوى التي تبغي تحقيق مصالحها بشتى الوسائل والآليات ، كما ان غياب تفعيل القواعد القانونية الدولية والداخلية بصورة واضحة ودقيقة اسهمت بفاعلية في هشاشة المنظومة المجتمعية بأكملها وهنا تتمثل المشكلة الرئيسية التي نحاول بحثها للوصول الى استنتاجات عامة حول الموضوع ، وعلى هذا الأساس تنبثق من إشكالية البحث مجموعة من التساؤلات البحثية الفرعية والتي نتلخص بما يلي:

- مالمقصود بخطاب العنف والكراهية؟ وماهي ابرز المفاهيم النظرية لكل من العنف والكراهية ؟
- ماهي حجم التأثيرات هذا الخطاب والتي قد تلقى بظلالها على المجتمعات ؟
- ماهي ابرز المظاهر التي نتجت عن ازدياد ظاهرة العنف والكراهية ؟
- مالمقصود بالحماية المجتمعية ؟ وماهي اهم تطبيقاتها ؟
- ماهي ابرز الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والاقليمية التي تطرقت لظاهرة العنف والكراهية ؟ وماهي ابرز الآليات التي وضعتها لمحاربة مثل هذه الظواهر الهدامة؟

فرضية البحث: لمعالجة الاشكالية السابقة والامام بحوثيات موضوع البحث ، ينطلق البحث من افتراض رئيس مفاده ، تتحمل المجتمعات العبء الاكبر في محاربة ونبذ خطاب العنف والكراهية عبر تفعيل القوانين والاتفاقيات التي شرعت لمحاربة الممارسات الناتجة عن ازدياد هذه الظاهرة .

مناهج البحث : تم استخدام المنهج الوصفي لغرض تعريف المفاهيم المتعلقة بالبحث وأهم المجالات التي تدخل فيها، إضافة الى استخدام المنهج التحليلي لغرض تحليل أهم المضامين في سبيل الارتقاء بالمفاهيم القانونية الصحيحة في المجتمع .

هيكلية البحث : لدراسة وتحليل الاشكالية السابقة واختبار الفرضية السابقة وبعد استخدام المناهج ، تم تقسيم البحث الى بحثين تفرع عن كل منهما مطلبين ، سنتناول في المبحث الاول الاطار المفاهيمي طالما إن البحث يهتم ببعض من جانبه بالاطار التطويري ، فيما خصص المبحث الثاني لدراسة تفعيل القواعد الدولية والاقليمية والقوانين الوضعية التي تنبذ خطاب الكراهية والعنف الطائفي.

المبحث الأول

مدخل مفاهيمي (مفاهيم نظرية)

تطرقت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الى مفهوم العنف والكراهية في محاولة لوضع آليات متعددة لمجابهتها، ورغم ماشهدته منطقة الشرق الاوسط ، بشكل عام والعراق بشكل خاص ، من انماط للحروب جسدت في صيرورتها العنف والعنف المضاد بين الأطراف المتحاربة بأنماطه المتعددة المادية، والرمزية، واللفظية والخطابية، ونظراً لأن ظاهرة العنف كمشكلة اجتماعية خطيرة تهدد كيان المجتمع برتمه وتغوق تقدمه ورقبه أصبح من الضروري التفكير بطرق مختلفة للوصول الى حلول مجابهة مثل هذه الظواهر وجعل المختصين امام تحدٍ كبير لمواجهة مثل هذه الظواهر الهدامة للمجتمعات المتحضرة ، ولمقتضيات الضرورة البحثية قسم المبحث الى مطلبين :

المطلب الاول : تم البحث في مفهوم الحماية المجتمعية
فيما خصص المطلب الثاني الى تحديد مفهوم العنف والكرهية .

المطلب الاول

مفهوم الحماية المجتمعية

الحماية تعني ابعاد الخطر عن الوجود الانساني ، او عن اي شيء يكون في موضع الحماية ،
فيما تعني الحماية الفيزيائية للإنسان بان يبقى سليماً في وجوده أي في جسمه ونفسيته والمكان الذي
يعيش فيه وفيما يمتلكه الفرد^(١). فيما تعني الحماية المعنوية صيانة التراث واللغة والثقافة والعلم والتقاليد
من خطر الاستهداف الخارجي ، والتلف بسبب البيئة وغيره من العوامل ، مثلما يحدث للمواقع التاريخية
او المتاحف او الملكية الفكرية^(٢).

اما المقصود بالحماية الاجتماعية فهي تلك التدابير التي تضمن على الأقل أن يكون في استطاعة كل
فرد من أفراد المجتمع بمختلف أعمارهم الحصول على جميع السلع والخدمات الأساسية ، والخدمات
الصحية، مما يجعلهم يعيشون حياة كريمة.

إن فكرة الحماية الدولية لا زالت من الأفكار الحديثة نسبياً في مجال حقوق الانسان, اذ ان مفهوم
الحماية ظهر لأول مرة بالنسبة لحماية الاقليات في معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ , وذكّرت ايضاً في
بروتوكول مؤتمر فيينا الموقع عام ١٨١٥ , ووردت حماية الاقليات في اتفاقيات أخرى أخذت توقع تباعاً,
مثل معاهدة التنازل عام ١٨١٦ بين سردينيا وسويسرا المادة ١٢ منها, ونصت أيضاً معاهدة برلين سنة
١٨٧٨ على إلزام كل من بلغاريا ومونتينيغرو وصربيا ورومانيا وتركيا باحترام الحريات والحقوق الدينية
لمواطني تلك الدول^(٣) لهذا تم النص عليها في عدد من وثائق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية وكذلك
في التشريعات الوطنية, اعترافاً بأن الحماية الاجتماعية حاجة إنسانية واداة فعالة لتوفير دخل آمن,
وتجنب الفقر, وعدم المساواة, والحد منها, سعياً لتحقيق العدالة الاجتماعية^(٤). كما يشمل مفهوم
الحماية الاجتماعية كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية الاجتماعية والتوافق والوئام بين افراد المجتمع ,
وذلك بهدف حماية المجتمع من كافة التهديدات التي تدعم شرخ الوئام والتوافق المطلوب لتحقيق التنمية
الاجتماعية بين الافراد والمؤسسات , مع شموله الافراد والمجتمعات والتقليل من تسخير الاطفال في اي

(١) باسكال وردا : الحماية : السبب الاساسي في انعدام الحماية هو الاحزاب السياسية , محاضرة القيت في مؤتمر الامم المتحدة عن حماية
الاقليات - قاعة الامم في جنيف ٢٥-٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٤ . على موقع منظمة حمورابي لحقوق الانسان على الرابط...

(٢) سهيل مقدم: من اجل استراتيجيات فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي , مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية , جامعة وهران , الجزائر ,
العدد ٨ , حزيران ٢٠١٢ , ص ٣٧٦ .

(٣) علاء عبد الحسن : مفهوم الحماية الدولية لحقوق الانسان والمعوقات التي تواجهها , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد
الثاني / السنة السادسة , جامعة بابل , ت بلا , ص ٢ .

(٤) عيد الستار رمضان : قانون الحماية الاجتماعية واهمية تطبيقه في المرحلة الراهنة , ٢٠١٦/٣/٦ . مقال منشور على الموقع الالكتروني
<http://www.rudaw.net/arabic/opinion/0603201> اخر زيارة للموقع في ٢٣/١٠/٢٠١٨ الساعة ٨ مساء

شكل من اشكال العمل وهو بمثابة احد اشكال الحماية المجتمعية^(١)، وتعتبر مسألة الحماية المجتمعية احد الاستراتيجيات التي تعجل بالحد من الفقر والتعجيل في مسألة التنمية لعدة اسباب منها^(٢):

- ١- يمكن للحماية المجتمعية الحد من التعدي على حقوق الافراد في المجتمعات التي تمتاز بالتنوع الطبقي .
- ٢- تسهم الحماية المجتمعية ، اذا ما احسنت هيكلتها ، بشكل مباشر في تحقيق نمو اقتصادي اسرع عبر تنمية الموارد البشرية وتعزيز قدرة الافراد .
- ٣- تعمل الحماية المجتمعية على ادارة المخاطر بشكل سريع و تحسين مستوى الانتاج اذا ما استطاعت توظيف العامل التكنولوجي .

ولتفعيل مفهوم الحماية المجتمعية من المهم اتباع العمل المؤسسي في حماية المجتمع من اجل تنميته وتحقيق الرفاهية الاجتماعية فيه ، ففي العراق مثلاً صدر قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ ، الذي جاء في الأسباب الموجبة التي دعت الى اصداره (تماشياً مع النظم الدولية في الحماية الاجتماعية ومن أجل الارتقاء بالمجتمع العراقي الى مصاف المجتمعات المتقدمة التي توفر لها حكوماتها مستلزمات ووسائل الحياة الكريمة، وبغية رفع المستوى المعاشي للأفراد والاسر دون خط الفقر ولإيجاد نظام تكافل اجتماعي والتأسيس لنظام الضمان الاجتماعي لغير العاملين في المستقبل ، ولتقديم الخدمات الاجتماعية في مجالات التربية والصحة والسكن والتعليم والتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة بشأن توفيرها لهم قدر تعلق الامر بها ، وإعداد القادرين على العمل من المستفيدين من خلال برامج التدريب والتأهيل التي تمكنهم من الاندماج في سوق العمل وانسجاماً مع أحكام الدستور)^(٣)، ومن الأمثلة العملية على احترام المواطن وحقوقه ما قامت به دولة الإمارات لحماية حقوق مواطني الدولة عبر تحقيق العدل والمساواة، ومحاوية أسباب الفرقة والاختلاف من خلال اصدار "قانون مكافحة التمييز والكراهية". الذي اصدره الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، في يوليو/تموز ٢٠١٥، مرسوماً بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ بشأن مكافحة التمييز والكراهية^(٤).

ويهدف القانون الى إثراء ثقافة التسامح العالمي، ومواجهة مظاهر التمييز والعنصرية، أياً كانت طبيعتها، عرقية أو دينية أو ثقافية. كما يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها، ومكافحة أشكال التمييز كافة، ونبذ خطاب الكراهية عبر مختلف وسائل وطرق التعبير.. كما لا يجوز الاحتجاج بحرية الرأي والتعبير لإتيان أي قول أو عمل من شأنه التحريض على ازدراء الأديان أو المساس بها، بما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون. وقد حظر القانون مكافحة التمييز والكراهية التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين، أو العقيدة، أو المذهب، أو الملة، أو الطائفة، أو العرق، أو اللون، أو الأصل^(٥).

كما ان تجريم القانون كل قول أو عمل من شأنه إثارة الفتنة أو النعرات، أو التمييز بين الأفراد أو الجماعات من خلال نشره على شبكة المعلومات، أو شبكات الاتصالات، أو المواقع الإلكترونية، أو

(١) علي بن ابراهيم النملة : مفهوم الحماية الاجتماعية ودورها في عملية التنمية ، ورقة مقدمة الى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ٢٠١٤/١١/١٨ ، ص ٣ .

(٢) مشروع الانتقال من الحماية الى الانتاج ، بحث منشور على الموقع الالكتروني لمنظمة الاغذية العالمية على الرابط .. www.fao.org Nov . اخر زيارة للموقع في ٢٣/١٠/٢٠١٨ ، الساعة ١٠ صباحا .

(٣) نقلا عن ..عبد الستار رمضان :مرجع سابق .

(٤) الامارات ...منارة التسامح بالعالم ، مقالة منشورة على موقع صحيفة العين الاخبارية على الموقع الالكتروني التالي <https://al-ain.com/article/uae-abolition-act-tolerance>

آخر زيارة للموقع ٢٣/٢/٢٠١٩ الساعة ٩:٣٢ مساءً.

(٥) الامارات ...منارة التسامح بالعالم ، مصدر سبق ذكره .

المواد الصناعية، أو وسائل تقنية المعلومات، أو أي وسيلة من الوسائل المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وذلك بمختلف طرق التعبير كالقول، أو الكتابة، أو الرسم هو خير دليل على عمق الاهداف التي سعى المشرع الى تحقيقها⁽¹⁾. وتعد القوانين والتشريعات المحلية منها او الاقليمية والدولية احد اهم الادوات والوسائل لصيانة حقوق الفرد او المجموعة من صنوف الانحرافات غير الاخلاقية وانواع الارهاب الحسية والفكرية .

ان الغاية من اصدار القوانين هو تنظيم المجتمع وحماية المكتسبات المجتمعية فيه ، وهذه العملية بحد ذاتها اصبح من الصعب تحقيقها دون توفر الادوات التي تفعل عملية التنفيذ والتطبيق الفعلي على ارض الواقع لكي لا تتحول الى مجرد قوانين حبر على الورق، ولان الواقع الفعلي لحياة المجتمعات يُظهر ان الدستور واغلب القوانين التي في مصلحة المواطن لا يتم تطبيقها في كثير من دول العالم المتخلفة بشكل خاص. لكننا مع ذلك نهتم ونؤكد بضرورة تعريف المواطن بهذه القوانين من اجل التعريف بحقوقهم والضمانات التي كفلتها القوانين المختلفة، فقد لعبت الظروف الحالية التي مرّ فيها العراق على سبيل المثال ، والازمة الاقتصادية التي تعانيها اغلب شرائح المجتمع ، دوراً فعالاً بزيادة ادراك المشرع العراقي الى ضرورة تطبيق القوانين الخاصة بهذا المجال لجميع المواطنين الذين يحتاجون الى رعاية الدولة من ذوي الاحتياجات الخاصة(المعوقين) ، الأراامل ،الايتم ، النازحين ، المهجرين ،المعدين والعاطلين والكادحين والعمال والموظفين الذين انضموا الى الفئات التي ينبغي شمولها بهذا القانون، نظراً للحاجة الملحة التي تستدعي الى تقديم المساعدة الى هذه الفئات في مواجهة الأوضاع الصعبة التي لم تكتفي الحكومة بالتخلي عن واجباتها نحوهم، بل امتدت الى حجب رواتبهم وحقوقهم المالية بسبب سوء التصرف والادارة الحكومية للموارد والاموال العامة⁽²⁾. ومن الحماية الاجتماعية المؤثرة ايجاباً على تنمية المجتمع الحفاظ على ماتعارف عليه و بيّنه لنا الدين الإسلامي الحنيف من حيث الثقافة المهمة والهامة القائمة على التسامح والعدل والمساواة ، عبر وضع قواعد وأسس تساعد على نشر هذه الثقافة الواسعة بين الناس ومنها عدم الإكراه في الدين وإجبار الآخرين على الدين الإسلامي بالقوة بقوله تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}⁽³⁾، دليل على أنّ الرؤية الدينية في العلاقات الانسانية تجلت بوضوح من خلال القيم الدينية التي تسعى دائماً الى التآلف والتقارب والتعاون واحترام الطرف الاخر ونبذ ومناهضة الكراهية والتطرف.

انسجاماً مع هذا التوجيه القويم والنهج المستقيم تتفاعل التشريعات والمعاهدات الحديثة بشكل يتلائم مع حجم التطور الذي طال الحياة البشرية ، وفي خضم اهتمام المجتمع الدولي بحقوق الانسان وكرامته ولرسم خريطة طريق واضحة المعالم أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الانسان في العاشر من شهر ديسمبر من عام ١٩٤٨م متضمناً مبادئ مؤكداً في بدايته على الكرامة الإنسانية (لما كان الاعتراف بالكرامة الاصلية لجميع أعضاء الاسرة البشرية بحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم⁽⁴⁾). ومع انبثاق إطار فكري جديد في العلاقات الدولية - من خلال استهلال الحوار بين الحضارات في عام ٢٠٠١ - عمل على بلورة برنامج عمل عالمي تحول فيه

(1) شيما الهواري : مفهوم الكراهية في الشرعية الدولية ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٧، ص ٣.

(2) قارن مع ... عيد الستار رمضان : مرجع سبق ذكره .

(3) القرآن الكريم ، سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

(4) ينظر الاعلان العلمي لحقوق الانسان ١٩٤٨ .

مفهوم الحوار إلى مبدأ ذي الأولوية في العلاقات بين الحضارات والثقافات والشعوب. ولقد سعى برنامج العمل هذا إلى وضع معايير أخلاقية مشتركة كوسيلة لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن. ويشدد هذا الالتزام على أن الحوار بين الثقافات واحترام التنوع عنصران ضروريان للنهوض بحقوق الإنسان⁽¹⁾. وبما أن الحياة لا تقوم على الاحلام والمثاليات غير القابلة للتحقيق ، فمن المؤمل ان يسهم مفهوم الحماية الاجتماعية في الحد من الممارسات اللانسانية التي تطال المجتمع بكافة اشكاله وفئاته ، وهذا بحد ذاته يتطلب توسيع دائرة الحماية الاجتماعية بحيث يشمل العمل على حماية المجتمعات من كل ما يخل بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والحفاظ على كرامة الانسان ، الذي كرمه الله بان جعله خليفته على الارض .

المطلب الثاني

مفهوم العنف والكرهية

لاعتبر ظاهرة العنف وخطاب الكراهية ، ظاهرة جديدة فهي تعود في بداياتها الى عمق التاريخ حتى تصل الى بدء الخليقة وقصة أولاد سيدنا آدم قابيل وهابيل هي ابرز مثال على ذلك ، والمشكلة التي نحن بصدد البحث فيها لا تتمثل بوجود العنف بحد ذاته وانما في اتساع مساحة ممارسات العنف ليتخذ محورين اولهما افقي والآخر عمودي ، حتى باتت هذه الظواهر المجتمعية بحاجة الى الفهم والتحليل للوقوف على مسار تطورها وسبر اغوار ازديدها للحد من انتشارها والقضاء عليها والقضاء عليها. فالعنف هو تعبير عن القوة الجسدية التي قد تصدر ضد طرف آخر بصورة متعمدة مما ينتج عنه اذى بدني قد ينتهي بالحرب والابادة الجماعية تجاه افراد او جماعات بعينها⁽²⁾.

اما فيما يتعلق بخطاب الكراهية فلا يوجد تعريف موحد مقبول عالميا يضع ضوابط لماهيتها يمكن اعتماده عالمياً ، لكن يمكن ان يعرف بأنه ((أي نوع من الحديث او الخطاب المتضمن هجوما او تحريض او انتقاص او تحقير من شخص او مجموعة من الاشخاص بسبب اختلافهم عرقيا او دينيا او اجتماعيا))⁽³⁾. ورغم ما توصلت إليه المجتمعات الحديثة من تطور ورقي في جميع مجالات الحياة تبقى ظاهرة العنف سمة من سمات البشر يتسم به الفرد والجماعة ، ويكون حيث يكف العقل عن قدرة الإقناع أو الاقتناع فيلجأ الإنسان لتأكيد الذات بالعنف من خلال ضغط جسمي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي فينزله الإنسان بقصد السيطرة أو التدمير . وبعد العنف ظاهرة اجتماعية عالمية شاملة، ليست خاصة بمجتمع معين، أو مكان أو زمان معينين. وعادة ما يستخدم هذا الخطاب أو يتطور ليؤصل وينشر دعوة إلى الكراهية والتمييز ضد حاملي تلك الصفات وهو تعريف قوي وواضح ومشترك لخطاب الكراهية، إذا كان مرغوبا فيه على الإطلاق، تزيده تعقيدا حقيقة أن الإتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يتناولان المسألة بطريقتين مختلفتين. ورأت الاتفاقية أن ((من الضروري إجراء تمييز دقيق بين أشكال التعبير التي ينبغي أن تشكل جرما بموجب القانون الجنائي، وأشكال التعبير غير المعاقب عليها جنائيا ولكنها قد تبرر رفع دعوى مدنية، وأشكال التعبير التي لا تستوجب إنزال جزاءات ولكنها قد تثير شواغل فيما يتعلق بالتسامح والكياسة والإحترام،

(1) قارن مع .. خليل حسين : قضايا سياسية معاصرة ، ط ١، بيروت ، دار المنهل للنشر، ٢٠٠٧ .

(2) سهيل مقدم: مصدر سبق ذكره ، ٣٧٧ .

(3) خطابات الكراهية وقود الغضب ، نظرة على مفاهيم اساسية في الاطار الدولي ، القاهرة ، مركز هردو لدعم التعبير ، ٢٠١٦ ، ص ٦ .

مثل العنصرية في الرياضة^(١). وتؤكد بيلاي على صعوبة (التمييز بين خطاب الكراهية والخطاب الذي لا يتعدى كونه مجرد كلام مسيء لأنه لا يوجد تعريف لخطاب الكراهية متفق عليه بشكل جازم في القانون الدولي، وربما ينبغي ألا يكون هناك تعريف له، ولدينا، بدلا من ذلك عدد من النهج الإقليمية والوطنية المختلفة إختلافا طفيفا، وبعض البلدان تحمي خطاب الكراهية إلا إذا كان الخطاب يحرض فعلا على عنف وشيك^(٢)). ونظراً لأن ظاهرة العنف كمشكلة اجتماعية خطيرة تهدد كيان المجتمع برمته وتعوق تقدمه ورفقه أصبح من الضروري التفكير وبجدية من قبل المسؤولين، والباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية خطاب الكراهية لدراسة جذور الظاهرة كونها تحمل بذور الفتنة وتؤدي تطبيقاتها الى التمييز والنظرة الاستعلائية للآخر وغياب المساواة .

يظهر العنف الاجتماعي نتيجة لمجموعة من العوامل المتداخلة - بعضها شخصي والبعض الآخر اجتماعي - التي تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية كما تجعله عاجزاً عن تقبل الضوابط والأحكام في مجتمع متأزم ، ومن نتائج هذا الوضع أن أصبح الفرد غير قادر على ضبط ذاته ويميل إلى التمرد والتهكم كما ينتج عنه تفاعله بالخشونة والقسوة، على الأصعدة كافة^(٣). فالعنف الاجتماعي هو العنف الذي يُرتكب لدفع مخطط اجتماعي معين فُدماً، مثل الجرائم التي ترتكبها جماعات منظمة بدافع الكراهية والحقد، والأعمال الإرهابية^(٤).

ويتعدد التعريف الاصطلاحي للعنف إلى ثلاث اتجاهات رئيسية^(٥):

الاتجاه الأول : الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص وتخریب الممتلكات.

الاتجاه الثاني : الاستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد باستخدامها ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي.

الاتجاه الثالث : ينظر إلى العنف بوصفه مجموعة من الاختلافات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع .

ويتحدد العنف بعدة اشكال منها مايتعلق بغياب العدالة الاجتماعية ، وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من المشاركة السياسية ، اضافة الى عدم اشباع الحاجات الأساسية للانسان^(٦). وفي أغلب الديمقراطيات، لا يعتبر خطاب الكراهية شكلا من أشكال حرية التعبير التي تحميها القوانين ، كما أنه لا يأخذ شكلا معينا عبر الكلام المباشر الواضح، فقد يكون بالتصرف أو الإيحاء أو الكتابة أو حتى الإشارة. ولكن تعريف التحريض أو خطاب الكراهية بشكل دقيق علميا هو أمر عقيم وهذا يرجع تحديدا لأنهما يتقاطعان ويغطيان طيفا واسعا من السلوكيات اللفظية والرمزية^(٧).

وترى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي أن ((التوصل إلى تعريف قوي وواضح ومشترك لخطاب الكراهية، إذا كان مرغوبا فيه على الإطلاق، تزيد تعقيدا حقيقة أن الإتفاقية الدولية

(١) الإتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري .

(٢) علي بن ابراهيم النملة : مصدر سبق ذكره ، ص ٩.

(٣) سهيل مقدم: مصدر سبق ذكره ، ٣٧٧ .

(٤) ولعل أول تعريف أمريكي لخطاب الكراهية صدر في الولايات المتحدة سنة ١٩٩٣ ضمن قانون لـ (الإتصالات السلوكية واللاسلكية وإدارة المعلومات) أصدره الكونغرس الأمريكي، وعرف خطاب الكراهية فيه بأنه ((الخطاب الذي يدعو إلى أعمال العنف أو الجرائم الكراهية الخطاب الذي يخلق مناخا من الكراهية والأحكام المسبقة التي قد تتحول إلى تشجيع ارتكاب جرائم الكراهية)). ينظر...رصد خطاب العنف والكراهية في الصحافة المكتوبة ، التقرير الثاني ، مرصد الاعلام في شمال افريقيا والشرق الأوسط ، ٢٠١٥ ، ص ١٣ .

(٥) سهيل مقدم : مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٠ .

(٦) رصد خطاب العنف والكراهية في الصحافة المكتوبة ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٧) البند ٦٨ من جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ٢٠١٢/٨/٢٢ .

للقضاء على التمييز العنصري والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يتناولان المسألة بطريقتين مختلفتين)). ورأت أن ((من الضروري إجراء تمييز دقيق بين أشكال التعبير التي ينبغي أن تشكل جرماً بموجب القانون الجنائي، وأشكال التعبير غير المعاقب عليها جنائياً ولكنها قد تبرر رفع دعوى مدنية؛ وأشكال التعبير التي لا تستوجب إنزال جزاءات ولكنها قد تثير شواغل فيما يتعلق بالتسامح والكرامة والإحترام، مثل العنصرية في الرياضة)). وتؤكد بيلاي على صعوبة ((التمييز بين خطاب الكراهية والخطاب الذي لا يتعدى كونه مجرد كلام مسيء لأنه لا يوجد تعريف لخطاب الكراهية متفق عليه بشكل جازم في القانون الدولي، وربما ينبغي ألا يكون هناك تعريف له، ولدينا، بدلاً من ذلك عدد من النهج الإقليمية والوطنية المختلفة إختلافاً طفيفاً، وبعض البلدان تحمي خطاب الكراهية إلا إذا كان الخطاب يحرض فعلاً على عنف وشيك، بينما توجد، في الجانب الآخر، تقييدات صارمة مفروضة على الكلام في بعض البلدان في سياق إنكار محرقة اليهود، أو في بلدان أخرى لحماية العقيدة أو الرموز الدينية)).

و تعد المساواة من أهم الحقوق المضمونه للفرد ايا كان جنسه ولونه او عقيدته ، اذ تتمثل هذه الحقوق بالحرية والمساواة وصون الكرامة والتعامل فيما بينهم بروح الاخوة لتنظيم امورهم بشكل سلمي ، مبني على اساس الاحترام المتبادل ، كما أوصت بعض الممارسات الدولية على اعتماد فكرة الإنسانية وثقافة التسامح ونبذ العنصرية والخطابات العنف والكراهية كأساس قانوني لحماية المجتمعات ، والاستناد إليه في العديد من المحافل والتجمعات القانونية ، والى ذلك أشارت الفقرة الثالثة من المادة (١) لميثاق الأمم المتحدة التي جاء في فحواها ((إلى ضرورة تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك اطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء))^(١).

المبحث الثاني

القواعد القانونية الدولية والوطنية في حماية المجتمع ضد العنف والكراهية

أدرك المجتمع الدولي أنّ الأهتمام بقضية حماية حرمة المجتمعات من التمييز الطائفي والعنصري القائم على نبذ الآخر والاستعلاء منه لابد وأن يعالج من الناحية القانونية فبدأ التفكير في تدوين قواعد حماية حقوق الإنسان ومن ضمنها حماية المجتمعات ومكوناته البشرية ، وإفراغها على شكل اتفاقية دولية ، وأنّ الكل يؤمن أنّ وضع القواعد القانونية وحدها غير كاف بمنع خرقها ، ولكن لابد من النص والتشريع كإجراء أولي، وهكذا عرف العالم موثائق متعددة وعهود عالجت مختلف المواضيع ومنها الحماية من العنف والطائفية والتمييز العنصري^(٢).

وبما أنّ الثقافة هي التي توحد البشر على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتساهم في تقرير وسائل الدفاع عن السلام بصورة عامة ، فكيف بثقافة تقبل الآخر والتسامح معه فهي الأثر الحضاري للشعوب^(٣)، فإذا كان الأمر كذلك فإنه من واجب الموثائق الدولية والتشريعات الجنائية للدول أن تتدخل لتنفيذ قواعد الحماية ولتحقيق الحماية للأزمة للمجتمعات من التفكك ونبذ كل طرق الطائفية والعنصرية والخطابات التي تؤجج الكراهية بكافة الوسائل المرعية

^(١) ينظر المادة (١) الفقرة (٣) من ميثاق الامم المتحدة .

^(٢) هادي نعيم المالكي : المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الثانية ، لبنان ، ٢٠١١ ، ص ١٠

^(٣) علي خليل الحديثي : حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي ، ط١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ٦٦

والمقروءة والسمعية، وكذلك كفالة حرية الفرد في ممارسة طقوسه المختلفة ، وذلك بقصد المحافظة على النسيج المجتمعي من التناول والازدراء به^(١).

لذلك سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين سيكون المطلب الأول حماية المجتمعات في ضوء المواثيق والاتفاقيات الدولية والاقليمية وفي المطلب الثاني الحماية في القوانين الوضعية .

المطلب الاول

حماية المجتمع في ضوء المواثيق الدولية والاقليمية

نصت العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية والاقليمية المبرمة تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة على تجريم خطاب الكراهية والرسائل التحريضية بشكل يردع كل من يحاول زرع الفتن وهناك مجموعة من الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية التي تحمي حرية الأشخاص في عقايدهم ، وعدم التمييز ضدهم ، وابداء الراي والمساواة بين الجنسيات وبين الاعراق والاصول البشرية وكذلك تدعو الشعوب والدول التي وقعت على هذه الاتفاقيات بتريخ قوانين داخلية تدين الكراهية والتحريض و إلى تبني سياسة التسامح و نبذ العنف والتطرف وبث خطابات الكراهية^(٢) ، ومن اهم تلك القوانين والمواثيق او الاتفاقات الدولية والاقليمية التي تضمنت هذه المبادئ هي:

اولاً: ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥

يوصف ميثاق الأمم المتحدة بأنه (حجر الأساس) للقانون الدولي لحقوق الانسان وذلك ، لأنه ساهم ولأول مرة في تدويل حماية حقوق الانسان ، ومما لا شك فيه أن مقاصد ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، كما وردت في ديباجة الميثاق عكست رأيا عالميا معاصرا، وأن الهدف الأول للأمم المتحدة تمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين (المادة ١ من الميثاق) وقد بات راسخا بأن الاحترام العام لحقوق الانسان ولحرياته الأساسية شرط لحفظ السلم والأمن الدوليين ، بل واحترام القانون عموما ، وأن أي من يخالف مبادئ وأهدافها يتحمل المسؤولية^(٣)، حيث نصت المادة الاولى من الميثاق والتي بينت أهداف الأمم المتحدة حيث جعلت من بين هذه الأهداف في فقرتها الثالثة على تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين .. الخ).

كما نصت (المادة ١٣ في الفقرة ب) من الميثاق على (... والاعانة على تحقيق حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم في الجنس أو اللغة أو الدين ..)^(٤).

كما بينت المادة (٥٥) من ميثاق الامم المتحدة في الفقرة (ج) على (أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولاتفریق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا)، يتضح من تلك النصوص عدم التمييز في المعاملة بين الأفراد، وهو نوع من الحماية دون النظر للجنس أو اللغة أو الدين ، حيث أن المساواة في التعامل هي مقاصد الأمم المتحدة تسعى أجهزتها على العمل لتأكيده فلا عبرة بجنس أو لغة أو دين ، وهي اسمى أنواع الحماية للمجتمعات من خطابات الكراهية والتفرقة

(١) عادل عبد العال خراشي : ، جريمة التعدي على حرمة الاديان وازدراؤها في التشريعات الجنائية والوضعية والتشريع الاسلامي

الجنائي. ط١ , المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٢، ص ٣٠

(٢) محمد فهاد الشالدة : القانون الدولي الانساني ، فلسطين ، ٢٠٠٥ ، ص٢٦٨

(٣) هادي نعيم المالكي : مرجع سابق ، ص٦٩

(٤) ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥

، فالجميع سواسية في التعامل ولا تمييز لإنسان عن آخر، فالجميع لهم كافة الحقوق والحريات طالما أنطبق عليهم وصف الإنسان.

ثانياً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ / ١٢ / ١٩٤٨

يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أهم إعلانات الأمم المتحدة وأبعدها أثراً، إذ شكل هذا الإعلان مصدراً أساسياً يلهم الجهود الوطنية والدولية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وقد حدد الإعلان الاتجاه لكل الأعمال اللاحقة في ميدان حقوق الإنسان، ووفر الفلسفة الأساسية لكثير من الاتفاقيات الدولية الملزمة قانوناً^(١). وتضمنت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب والأمم، ويسعى جميع أفراد المجتمع وهيئاته إلى وضع هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام، وإلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات ومن منطلق ماتضمنته ديباجته الإعلان فقد نصت المادة الثانية منه على (لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر)^(٢)، يتضح من خلال هذه المادة أن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز بكافه أشكاله، وأن الأصل احترام حقوق الإنسان، فالمجتمعات التي بها أصول مختلفة يجب عدم التفرقة والتمييز بينهم في بث الخطابات التي تثير الحقد والكراهية التي تفكك نسيج المجتمعات، كما نصت المادة السابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على (أن الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون تفرقة، ولهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان، وضد أي تحريض على تمييز كهذا)، ونصت المادة (١٨ و ١٩) كما جاء فيها تأكيد الإعلان على حرية الفكر والتعبير والضمير والدين وحرية تعبير ديانته أو عقيدته والتعليم والممارسة وإقامة الشعائر وحرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، فهذا يدل على حرص الإعلانات الدولية والمواثيق على نبذ وتحريم كل مايشجع للتحريض ولزراعة الفتن والتخريب الذي يؤدي إلى فتك النسيج المجتمعي عن طريق بث هذه السموم من خلال الخطابات الملوثة ذات الأفكار البربرية .

ثالثاً: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦^(٣)

حرص واضعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن يلحق إصدار الإعلان إقرار اتفاقيات ملزمة للدول تتضمن معالجة وتنظيماً مفصلاً، وديقاً للحقوق والحريات، وإقرار هذا العهد تحولت الحقوق والحريات التي نص عليها الإعلان العالمي إلى التزامات قانونية مصدرها القانون الدولي الاتفاقي^(٤). ويضع العهد في اعتباره ما على الدول بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة من التزام بتعزيز الاحترام ومراعاة العهدين العالميين لحقوق الإنسان وحرياته، وأن تدرك ما على الفرد الذي تترتب عليه واجبات إزاء الأفراد الآخرين وإزاء الجماعة التي ينتمي إليها من مسؤولية إلى تعزيز الحقوق المعترف بها بهذا العهد^(٥). فقد جاء في المادة (٢) فقرة (١) على أن (تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأحترام الحقوق المعترف بها، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير

(١) ناصر احمد بخيت السيد : الحماية الدولية لحرية أعتناق الديانة وممارسة شعائرها ،دار الجامعة الجديد ،الاسكندرية ،٢٠١٢، ص١٢٨ .

(٢) ينظر : المادة الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨

(٣) أعتد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، وبدء النفاذ في ٢٣ مارس ١٩٧٦

(٤) هادي نعيم المالكي : مرجع سابق ، ص ٨٩

(٥) خالد مصطفى فهمي : الحماية القانونية للمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية وعدم التمييز، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص ٦٢

السياسي أو الاصل القومي أو الاجتماعي... الخ) (١). كما نصت في ذات المادة الفقرة الثانية على (أن على كل دولة أن تتخذ تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية وطبقا لاجرائاتها الدستورية ولاحكام هذا العهد ، ما يكون ضروريا لهذا الأعمال من تدابير تشريعية ، بهدف منح حرية العقيدة ودون الاضرار بها) (٢) ، ولقد نصت في المادة (١٨ في فقراتها الثلاث) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على (١. لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين .. الخ) ، (٢- لايجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما ، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد) ، (٣- لايجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده ، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحريةهم الاساسية) (٣)؛ فيبين من نص المادة لكل شخص حقه في حرية الفكر و الدين واعتناقه أي دين وممارسته ، وعدم إكراه أي إنسان في اعتناق دين معين وهوتاكيد لمبدأ لإكراه في الدين ، الذي من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما ، وحق كل إنسان أن يمارس شعائره الدينية دون قيد أو شرط إلا إذا كان متعلقا بالنظام العام والآداب العامة ، والقيود التي يفرضها القانون ، فهذه دليل لوجود حماية دولية كما نص في المادة (٢٠) على (١- تحظر بالقانون أية دعاية للحرب) ، (٢- تحظر بالقانون أية دعوة الى الكراهية القومية أو العنصرية الدينية وتشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف) (٤) ، فهذا العهد الزم الدول بسن القوانين اللازمة لحظر أية دعوة الى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية ، لأن مثل هكذا أمر يشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف ، وتعد الاساءات المتكررة على رسولنا الكريم (صل الله عليه وسلم) ابشع تلك الدعوات الي الكراهية والعداوة بين الشعوب وأنتهاكا لقواعد هذا العهد ولابد من تحديد مسؤولية مقترفيها ، كما أن حظر التمييز ضد الأشخاص أو المجموعات على أساس ديني كما يحصل لإخواننا في بورما وأوربا والولايات المتحدة الامريكية وبالأخص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وغيرها من الدول اضحى يشكل قاعدة دولية مستقرة ومعترف بها دوليا من كافة الشعوب .

ونصت المادة (٢٦) من الاعلان على مبدأ المساواة (أن الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون دون تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته ، وبهذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز ، وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب ، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين.. الخ والمساواة تكون أمام القضاء وفي ساحات المحاكم) (٥).

ونصت المادة (٢٧) على (لايجوز في الدول التي توجد فيها أقليات أثنية أو دينية أو لغوية ، أن يحرم الاشخاص المنتسبون إلى الاقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الاعضاء الآخرين في جماعتهم) ، فيتضح لنا من خلال استعراض نصوص هذا العهد هناك حماية كفلت للحقوق والحريات الأساسية ومن أهمها احترام الدين وعقائده ورموزه وعدم التحريض إلى ما يؤدي إلى الكراهية والعداوة وحرية ممارسة شعائر الدين وعدم الإكراه بذلك وتقيده ، كما نص في المادة (٢٠) على (١- تحظر بالقانون أية دعاية للحرب) ، (٢- تحظر بالقانون أية دعوة الى الكراهية القومية أو العنصرية الدينية وتشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف) (٦) ، فهذا العهد الزم الدول بسن القوانين اللازمة لحظر أية دعوة الى

(١) ينظر: المادة (٢) الفقرة الاولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦

(٢) ينظر: المادة (٢) الفقرة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦

(٣) ينظر : المادة (١٨) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦

(٤) ينظر : المادة (٢٠) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦

(٥) ينظر : المادة (٢٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦

(٦) ينظر : المادة (٢٠) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦

الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية ، لأنّ مثل هكذا أمر يشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف والكراهية ، يمثل ايشع تلك الدعوات الي الكراهية والعداوة بين الشعوب وأنتهاكا لقواعد هذا العهد ولابد من تحديد مسؤولية مقترفيها ، كما أنّ حظر التمييز ضد الأشخاص أو المجموعات على أساس ديني كما يحصل لإخواننا في بورما وأوربا والولايات المتحدة الامريكية وبالأخص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وغيرها من الدول اضحى يشكل قاعدة دولية مستقرة ومعترف بها دوليا من كافة الشعوب.

ونصت المادة (٢٦) من الاعلان على مبدأ المساواة (أنّ الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون دون تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته ، وبهذا الصدد يجب أن يحظرالقانون أي تمييز ، وأنّ يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب ، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين... الخ والمساواة تكون أمام القضاء وفي ساحات المحاكم^(١))، ونصت المادة(٢٧) على (لايجوز في الدول التي توجد فيها أقليات أثنية أو دينية أو لغوية ، أنّ يحرم الاشخاص المنتسبون إلى الاقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم واقامة شعائره أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الاعضاء الآخرين في جماعتهم) ، فيتضح لنا من خلال استعراض نصوص هذا العهد هناك حماية كفلت للحقوق والحريات الأساسية ومن أهمها احترام الدين وعقائده ورموزه وعدم التحريض إلى ما يؤدي إلى الكراهية والعداوة وحرية ممارسة شعائر الدين وعدم الإكراه بذلك وتقيده ، فنرى كل الخطابات التي تبث من تطاول وتحريض وتفكيك نسيج المجتمع والدعوى الى شحن مكونات المجتمع وتمزيقه وبث الكراهية والطائفية ماهي الا دليل قاطع على انتهاك وخرق لهذه القواعد التي نص عليها هذا العهد.

رابعاً: إعلان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز لسنة ١٩٨١

أكدت الديباجة لهذا الإعلان على أنّها تضع في اعتبارها أحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة هو مبدأ الكرامة والمساواة الاصليتين في جميع البشر، وأنّ جميع الدول الاعضاء قد تعهدت باتخاذ تدابير مشتركة ومستقلة بالتعاون مع المنظمة ، لتعزيز وتشجيع الاحترام العالمي دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة او الدين^(٢)، وأكدت الديباجة على اعتماد اتفاقيات متعددة ونفاذ بعض الاتفاقيات ، تحت رعاية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة للقضاء على مختلف أشكال التمييز، والقضاء على مظاهر التعصب ووجود تمييز في امور الدين والمعتقد والتحريض الي الكراهية والتعصب ، ومن ثمّ حزمت المنظمة أمرها على اتخاذ جميع التدابير الضرورية للقضاء قضاء سريع على مثل هذا التعصب بكل اشكاله ، ولمنع ومكافحة التمييز وفي إطار دعم الحماية نص هذا الإعلان على عدم التمييز والمساواة بين كافة أفراد المجتمع داخل مختلف دول العالم) كما نصت المادة (٢) من الإعلان على(أنّ لايتعرض أحد للتمييز من قبل أية دولة أو مؤسسة أو مجموعه أشخاص أو شخص على أساس الدين والمعتقد ، فإنّ أي تفريق أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الدين أو المعتقد^(٣))، وهذا مادفع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة إلى إبداء قلقها المتزايد تجاه تلك الأوضاع ، وكان هذا الإعلان بمنع التمييز وفرض الحماية لاحترام خصوصيات المجتمع ومكوناته وعدم بث خطابات الفتن والكراهية القائمة على اساس الدين او المعتقد ، ومحاربة تلك المظاهر وأن تتخذ التدابير التي تهدف الى منع تكرارها وحدوثها.

^(١) ينظر : المادة (٢٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦

^(٢) د. ناصر أحمد بخيت السيد : مرجع سابق ، ص ١٣٣

^(٣) ينظر : المادة (٢) من اعلان القضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز القائمين على اساس الدين والمعتقد ١٩٨١.

الفرع الخامس: الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري^(١)

تعالج هذه الاتفاقية عملاً مهماً جداً من الأعمال التي قامت به الجمعية العامة للأمم المتحدة والأجهزة المختلفة للمنظمة العالمية ، وتعد من أهم الأعمال الدولية التي قامت بها المنظمة العالمية بخصوص تحريم ومحاربة وإزالة كافة أنواع الفصل والتمييز العنصري وبتث الحقد والكراهية ، وكان إعداد هذه الاتفاقية ثمرة جهود عظيمة لعدد من أجهزة الأمم المتحدة ، بما فيها اللجنة الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الاقليات ، ومجلس حقوق الإنسان ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، وتؤكد المنظمة أقتناعها بأن التمييز العنصري لا يقتصر على إيذاء الذين يستهدفهم بل يمتد أيضاً إلى ممارسة ، واقتناعاً منها كذلك بأهمية بناء مجتمع عالمي متحرر من جميع أشكال العزل والتمييز العنصريين^(٢).

ورفض المنظمة للعوامل الباعثة على إثارة الكراهية من الخطابات والإنقسام بين البشر ما هو إلا واحد من الأهداف الأساسية للأمم المتحدة ، ومن ثم ضرورة القضاء السريع على التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم ، وضرورة التأكيد على كرامة الشخص الإنساني واحترامها ، وتؤكد المنظمة رسمياً على ضرورة اتخاذ التدابير الوطنية والدولية اللازمة لتلك الغاية ، ويتضح ذلك من خلال أستعراض ذلك الإعلان ، وامانصت عليه الديباجة وجود اربعة اعتبارات يجب التأكيد عليها وهي^(٣).

١- يعد مبدأ التفريق العنصرية أو التفريق العرقي مبدأ خاطئاً ومشجوباً أدبياً وظالم وخطراً اجتماعياً وأنه لا يوجد مبرر نظري أو أخلاقي أو إنساني أو قانوني للتمييز.

٢- رفض كافة أشكال التمييز العنصري والسياسة الحكومية القائمة على التعصب للتفريق العرقي أو الكراهية العرقية ، التي تميل إلى تعرض كافة لخطر تلك العلاقات الودية بين الشعوب والسلم والأمن الدوليين إلى جانب كونها انتهاكاً للحقوق الأساسية للإنسان.

٣- يضر التمييز العنصري بمن يقع منه وبمن يمارسه أيضاً.

٤- يجب بناء مجتمع عالمي متحرر من جميع أشكال العزل والتمييز العنصريين ، لكونها عوامل كفيلة بخلق الكراهية والفرقة بين الناس وهذا من أهم المقاصد الأساسية للأمم المتحدة، ومن خلال ماسبق يمكننا أن نتناول من خلال هذا الإعلان المبادئ التي نص عليها بحماية المجتمع من العوامل والنعرات الطائفية المؤدية الى الكراهية وفتك المجتمعات .

نصت المادة الأولى كما جاء في فحواها على أن التمييز بين البشر بسبب العرق أو اللون يمثل إهانة للكرامة الإنسانية ، ويجب أن يدان القائم بهذا العمل (اعتبار ذلك أنكاراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأنها انتهاكاً لحقوق الإنسان وللحريات الأساسية المعلنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتعد عقبة دون قيام علاقات ودية وسلمية بين كافة الامم ، وواقعا من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب)^(٤)، كما نصت المادة الرابعة على الدول أن تتخذ التدابير الفعالة لاعادة النظر في السياسات الحكومية والسياسات العامة الاخرى، وعلى الغاء القوانين والانظمة المؤدية وأدامة التمييز العنصري والكراهية حيثما يكون باقيا ، وازاافت المادة بأن على الدول سن التشريعات اللازمة لحظر اي عمل يؤدي الى التمييز والكراهية .وأخذ التدابير المناسبة لمحاربة النعرات المؤدية

(١) أعتمدت ونشرت بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٠٦(د،١٨) المؤرخ في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣

(٢) خالد مصطفى فهمي :مرجع سابق ، ص٩٨

(٣) محمود سلام زنتاتي: حقوق الإنسان(مدخل تاريخي) ، بدون دار نشر ، ١٩٩٢ ، ص٢١٦ ، نقلا عن د. خالد مصطفى فهمي ، مرجع

سابق ، ص٩٩

(٤) ينظر: المادة (١) من الاعلان الامم المتحدة للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ، ١٩٦٣

الى هذا التمييز العنصري^(١)، ونصت المادة السابعة كما جاء فحواها على أن لكل إنسان الحق في العدالة والمساواة أمام القانون، وفي العدالة المتساوية بين جميع أفرادها في ظل قانون واحد، وكذلك لكل إنسان دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو اللون الحق في الأمن والامان على شخصه، وفي حماية الدولة له من أي عنف أو أذى بدني يلحقه من الموظفين الحكوميين أو من أي أية جماعة أو مؤسسة أخرى^(٢)، كما نصت المادة التاسعة على (التزام الدول بأن تشجب جميع الدعايات والتنظيمات القائمة على اشغال الفتن بين الشعوب بسبب العرق أو الدين أو لتبرير أو تعزيز أي شكل من أشكال التمييز العنصري)، وعدت المادة ذاتها أي تحريض على العنف والفتن وبث الخطابات الكراهية وكل عمل من أعمال العنف ياتيه أي من الأفراد أو المنظمات ضد أي جماعة يعد جريمة ضد المجتمع يجب أن يعاقب عليها بمقتضى القانون^(٣).

الفرع السادس: إعلان مبادئ بشأن التسامح^(٤)

أعتمد المؤتمر العام لليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) الإعلان بشأن التسامح، وقد أكدت في الديباجة الخاصة بالإعلان على أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على (نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد الينا انفسنا أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره.... وفي سبيل هذه الغايات أعتزمتنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا بسلام وحسن جوار)، كما أن الميثاق التأسيسي لليونسكو^(٥)، ينص في ديباجته على (من المحتم أن يقوم السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر)، وقد استعرض الإعلان كافة الاتفاقيات الدولية والجهود التي تؤكد على حقوق الإنسان، وكافة الإعلانات وتوصيات المؤتمرات الدولية، فقد أثار جزع المنظمة من مظاهر داخل المجتمع منها: عدم التسامح، وأعمال العنف، والإرهاب، والنزاعات القومية والدينية العدوانية، والعنصرية، ومعاداة السامية، والتمييز ضد الاقليات الوطنية والاثنية والدينية واللغوية، وتزايد أعمال العنف والترويب التي ترتكب ضد أشخاص يمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير، وهي أعمال تهدد عمليات دعائم السلام والديمقراطية على الصعيدين الدولي والوطني وتشكل عقبات في طريق التنمية، وشددت المنظمة على مسؤوليات الدول الأعضاء في تشجيع وتنمية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بين كافة الناس، دون تمييز قائم على أساس الدين أو الأصل او الجنس أو اللغة ومكافحة اللاتسامح، وقد وجد المؤتمر العام لليونسكو ضرورة أن يبادر بأصدار إعلان مبادئ التسامح، واتخاذ التدابير الايجابية اللازمة لتعزيز التسامح في مجتمعاتنا، لأن التسامح ليس مبدأ يعتز به فحسب ولكنه أيضا ضروري للسلام وللتقدم لكل الشعوب، وسعيا إلى اشراك الدول، والتشديد إلى أخطار عدم التسامح والعمل لصالح تعزيز نشر التسامح والتعليم في مجال التسامح، فقد اعتبر الإعلان يوم السادس من شهر نوفمبر من كل سنة يوما دوليا للتسامح^(٦).

الفرع السابع: الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١

لقد حرص الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان على أن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة أهداف أساسية لتحقيق التطلعات المشروعة للشعوب الافريقية، ويقر بان حقوق الإنسان الأساسية ترتكز على خصائص بني البشر من جانب مما يبرر حمايتها الوطنية والدولية، وبأن حقيقة واحترام حقوق الشعوب يجب أن يكفلا بالضرورة حقوق الإنسان من

(١) ينظر : المادة (٤) من الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٣

(٢) ينظر : المادة (٧) من الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٣

(٣) ينظر : المادة (٩) من الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري ١٩٦٣

(٤) أعتدته المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين باريس ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥

(٥) المعتمد في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٥

(٦) خالد مصطفى فهمي : مرجع سابق، ص ١٠٤

جانب آخر ، كما حرص الميثاق على القضاء والفصل العنصري وإزالة كافة أشكال التفرقة ولا سيما القائمة على أساس العنصر أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، ويؤكد على تمسكه بالحريات والحقوق الإنسانية المتضمنة في الاتفاقيات وسائر الوثائق التي إقرارها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وحركة البلدان غير المنحازة ومنظمة الأمم المتحدة ، ثم حرص الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان على التأكيد على حق الشعوب في حرية العقيدة وممارسة الشعائر ، حيث نصت المادة (٨) من الميثاق على أن (حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية مكفولة ، ولا يجوز تعريض أحد لإجراءات تقييد ممارسة هذه الحريات ، مع مراعاة القانون والنظام العام)^(١) .

المطلب الثاني

حماية المجتمع في ضوء الدساتير والقوانين الوضعية

تعد الدساتير والقوانين وسيلة مهمة لما وصل إليه الفكر الإنساني في تنظيم شؤون الحياة والذي يعبر عن أهدافه ومصالحه المشتركة ، لذلك تحرص الدول على إحاطة دساتيرها بالعديد من الإجراءات التي تحقق لها فكرة الثبات النسبي وبما يلائم التطورات على كافة الأصعدة ، ولما كانت مبادئ احترام الإنسان وعدم اهانتها أعلى القيم المرتبطة بشخص الإنسان فقد كان من المؤكد أن يكون مكانها الطبيعي صلب الدساتير ، وهو ما درجت عليه دساتير وقوانين دول العالم وبكافة ثقافات ، تتمتع كافة نصوص الدستور بأعلى درجات الالتزام القانوني في مواجهة السلطات العامة في دولة ، وأزاء كل ما يصدر عنها من قواعد قانونية عادية أو لائحية أو فردية ، بحيث لا يمكن أن ينطوي أي من تلك الأخيرة على حكم يخالف ماورد بالنصوص الدستورية من أحكام وهذا ما يطلق عليه مبدأ سمو الدستور ، وقد فرض الدستور مسألة الرقابة الدستورية على التشريعات واللوائح ، للتصدي وضمان عدم إصدار أية قاعدة قانونية على اختلاف درجات الألزام الثابتة لها بما يتعارض مع ماورد بالدستور من نصوص وأحكام^(٢) .

وعليه سوف نختار الدستور والقوانين العراقية لبيان مدى نبذ خطابات الكراهية والفتن ، نصت المادة (٧) من الدستور العراقي ٢٠٠٥ (يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يروج أو يبرر له) ، كما نصت المادة (٤٣) من الدستور العراقي النافذ بان اتباع كل دين أو مذهب احرار في ممارسة الشعائر الدينية واعتبر جريمة التحريض على اثاره الفتنة الطائفية ذلك لانها افة خطرة تهدد كيان المجتمع كما ان قانون مكافحة الارهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ قد عاقب عن جريمة اثاره الفتنة الطائفية باعتبارها من الجرائم الارهابية ، كما نصت المادة (٢٠٠) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل على عقوبة السجن مدة لاتزيد على سبع سنوات على كل جذب او يروج ما يثير النعرات المذهبية او الطائفية او حرض على النزاع بين الطوائف والاجناس او اثار شعور الكراهية والبغضاء بين مكونات الشعب العراقي^(٣) ، وتعد المرحلة الراهنة من المراحل المهمة في بناء المجتمع العراقي والابتعاد عن الخطاب الطائفي واثاره الكراهية والنعرات من خلال ممارسات غير مسؤولة الامر الذي يتطلب تشريع قانون لتجريم التحريض الطائفي وخطابات الكراهية بهدف حفظ وحدة وسلامة المجتمع العراقي والتعايش السلمي وضرورة تشديد عقوبة جريمة التحريض الطائفي واعتبارها من الجرائم الارهابية .

^(١) المادة (٨) من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١ .

^(٢) سليمان الطماوي : النظم الدستورية والقانون الدستوري ، بلا دار نشر ، ١٩٨٨ ، ص ٣٧٧-٣٧٨ .

^(٣) كاظم عبد جاسم الزبيدي : جريمة التحريض الطائفي ، مقالة منشورة على موقع مجلس القضاء الاعلى ، ٢٠١٧ ، اخر موعد الزيارة ١٧ / ١٠ /

الخاتمة

بعد كل ما تقدم يمكننا ان نقول ان حماية المجتمعات من خطابات الكراهية والعنف في ضوء القوانين الدولية والاقليمية والوضعية اصبح ضرورة حتمية ، ليعيد الى المجتمعات حالة التوازن والاستقرار ، الذي لن يكتمل شكله إلا بإفرازه لمجموعة من الاستنتاجات التي تم استخلاصها من بين ثنايا البحث ، كما تم تقديم مجموعة من التوصيات التي عسى ان تجد لها طريقا للتطبيق في المستقبل القريب ، وهذا ما نوجز ذكره في النقاط الآتية :

الاستنتاجات

- ١- الكراهية حالة ذهنية تتسم بانفعالات حادة وغير عقلانية من العداة والاحتقار اتجاه مجموعة او المحرض ضده .
- ٢- أدرك المجتمع الدولي أن الأهتمام بقضية حماية حرمة المجتمعات من التمييز الطائفي والعنصري القائم على نبذ الآخر والاستعلاء منه لا بد وأن يعالج من الناحية القانونية فبدأ التفكير في تدوين قواعد حماية حقوق الإنسان ومن ضمنها حماية المجتمعات ومكوناته البشرية.
- ٣- تعد الدساتير والقوانين وسيلة مهمة لما وصل إليه الفكر الإنساني في تنظيم شؤون الحياة والذي يعبر عن أهدافه ومصالحه المشتركة.
- ٤- يقع على المؤسسات الرسمية وغير رسمية مسؤولية تضامنية لاعادة هيكلة التعليم والاعلام فكلاهما يلعبان دوراً مهماً في اعادة صياغة التنشئة السياسية للمجتمعات وخاصة تلك التي عانت ويلات الحروب والانقسامات.

التوصيات

- ١- نوصي بالتصدي لكل من يثير ثقافة الكراهية من خلال القوانين والاتفاقات الدولية عبر تشريع القوانين الرادعة وتطبيقها بشكل فعلي ضد من يرتكب هذا الجرم .
- ٢- نوصي بنشر ثقافة التسامح والتقارب بين ابناء الامة الواحدة والاستمرار بعقد اللقاءات والمؤتمرات لمواجهة التحديات التي تواجه الامة .
- ٣- نوصي بتفعيل مبادرة المصالحة والمساوي الحميدة بشكل متواصل وعدم اليأس من محاولات اخماد الفتنة .
- ٤- نوصي بتشريع قانون لحماية التنوع وعدم التمييز من اجل التعريف بمكونات المجتمع وازاله الحواجز .
- ٥- نوصي بتنبي برامج توعية لترسيخ مبادئ التعايش السلمي ونبذ الخطابات المؤدية الى الكراهية والفتن .
- ٦- نوصي على اهمية قيام العلماء والمتقنين في المجتمع بمسؤولياتهم التي تحفظ وحدة المجتمع وتحقق الدماء والاعراض والاموال .

المصادر

اولا:الكتب العربية

- ١- القرآن الكريم
- ٢- خليل حسين : قضايا سياسية معاصرة ، ط١، بيروت ، دار المنهل للنشر ، ٢٠٠٧ .
- ٣- خالد مصطفى فهمي : الحماية القانونية للمعتقدات وممارسة الشعائر الدينية وعدم التمييز، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٢.

- ٤- سليمان الطماوي : النظم الدستورية والقانون الدستوري ، بلا دار نشر ، ١٩٨٨ .
- ٥- عادل عبد العال خراشي : ، جريمة التعدي على حرمة الاديان وازدراؤها في التشريعات الجنائية والوضعية والتشريع الاسلامي الجنائي. ط١ ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٢ .
- ٦- علي خليل الحديثي : حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي ، ط١ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ .
- ٧- محمد فهاد الشالدة : القانون الدولي الانساني ، فلسطين ، ٢٠٠٥ .
- ٨- محمود سلام زناتي: حقوق الإنسان (مدخل تاريخي) ، بدون دار نشر ، ١٩٩٢ .
- ٩- ناصر احمد بخيت السيد : الحماية الدولية لحرية أعتناق الديانة وممارسة شعائرها ، دارالجامعة الجديد ، الاسكندرية .
- ١٠- هادي نعيم المالكي : المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان ، منشورات زين الحقوقية ، الطبعة الثانية ، لبنان ، ٢٠١١ .

ثانياً : الدراسات والبحوث

- ١- خطابات الكراهية وقود الغضب ، نظرة على مفاهيم اساسية في الاطار الدولي ، القاهرة ، مركز هردو لدعم التعبير ، ٢٠١٦ .
- ٢- رصد خطاب العنف والكراهية في الصحافة المكتوبة ، التقرير الثاني ، مرصد الاعلام في شمال افريقيا والشرق الأوسط ، ٢٠١٥ .
- ٣- سهيل مقدم: من اجل استراتيجية فعالة في مواجهة العنف الاجتماعي ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ٨ ، حزيران ٢٠١٢ ، جامعة وهران ، الجزائر .
- ٤- شيماء الهواري : مفهوم الكراهية في الشرعية الدولية ، برلين ، المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٧ .
- ٥- علاء عبد الحسن : مفهوم الحماية الدولية لحقوق الانسان والمعوقات التي تواجهها ، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية العدد الثاني/ السنة السادسة ، ت بلا ، جامعة بابل .
رابعا : البحوث والمقالات على الانترنت
- ١- باسكال وردا : الحماية : السبب الاساسي في انعدام الحماية هو الاحزاب السياسية ، محاضرة القيت في مؤتمر الامم المتحدة عن حماية الاقليات - قاعة الامم في جنيف ٢٥-٢٦ تشرين الثاني ٢٠١٤ . على موقع منظمة حمورابي لحقوق الانسان على الرابط... <http://www.hhro.org> اخر زيارة للموقع في ٢٢/١٠/٢٠١٨ الساعة ٩ مساءً .
- ٢- عبد الستار رمضان : قانون الحماية الاجتماعية واهمية تطبيقه في المرحلة الراهنة ، ٢٠١٦/٣/٦ . مقال منشور على الموقع الالكتروني <http://www.rudaw.net/arabic/opinion/0603201> اخر زيارة للموقع في ٢٣/١٠/٢٠١٨ الساعة ٨ مساءً
- ٣- مشروع الانتقال من الحماية الى الانتاج ، بحث منشور على الموقع الالكتروني لمنظمة الاغذية العالمية على الرابط www.fao.org Nov ... اخر زيارة للموقع في ٢٣/١٠/٢٠١٨ ، الساعة ١٠ صباحا .
- ٤- الامارات... منارة التسامح بالعالم ، مقالة منشورة على موقع صحيفة العين الاخبارية على الموقع الالكتروني التالي <https://al-ain.com/article/uae-abolition-act-tolerance..> آخر زيارة للموقع في ٢٣/٢/٢٠١٩ الساعة ٩:٣٢ مساءً .

الوثائق

- ١- الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٣ .

- ٢- الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب لعام ١٩٨١.
- ٣- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦.
- ٤- الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨.
- ٥- ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥.

Abstract

The phenomenon of violence and hatred has increased dramatically to become a serious social phenomenon all around the globe, and threaten many societies even the most sophisticated of them. Given its ability to disintegrate and destroy the community and cause disruption in its ascension and advancement, and this phenomenon has raised many questions about the causes its emergence and what are the factors driving its activation and increase, despite the laws and international conventions that dealt with the need to criminalize the discourse of violence and hatred, we find that the means of its containment were not at the level required to combat it, so it became necessary to think in different ways to reach solutions that confront such phenomena by specialists and officials that are responsible with dealing with such phenomena. Key words: Violence and hatred, Protection of Communities.